ASJP
Algerian Scientific Journal Platform

MECAS دفاتر

V17° / N°3 / Juin 2021

فعالية السياسة النقدية كأداة للتأثير على التضخم:
دراسة حالة الجزائر (2000–2018)

The effectiveness of monetary policy as a tool to influence inflation: The case study Algeria (2000-2018)

د.بن عزة هناء[1]

أستاذة محاضرة/ مخبر البحث:MECAS

كلية العلوم الإقتصادية،التجارية ،و علوم التسيير،جامعة تلمسان

hanou_21@hotmail.fr

قُدم للنشر في: 02-01-2020 / قُبِل للنشر في: 13-05-2021

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى فعالية متغيرات السياسة النقدية بما فيها العرض النقدي و سعر الصرف الحقيقي في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر إعتمادا على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و المتباطئة ARDL،و نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)، بإستخدام سلاسل زمنية سنوية للفترة 2000-2018.و قد توصلت الدراسة إلى فعالية تأثير العرض النقدي على معدل التضخم في الأجلين القصير و الطويل ،في حين فعالية تأثير سعر الصرف الحقيقي على معدل التضخم في الأجل القصير فقط. و قد اوصت الدراسة في الأخير بضرورة دعم استقلالية البنك المركزي فضلا عن تعزيز الشفافية و المسائلة للسلطات النقدية أكثر في مجال إدارة السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية : التضخم،السياسة النقدية،العرض النقدي،سعر الصرف،نموذج ARDL

تصنيف JEL: C5، E52، E58

Abstract:

This paper attempts to investigate the effectiveness of monetary policy variables, including money supply and real exchange rate, in influencing Algeria's inflation rates, based on the ARDL and the VECM model. The study concluded the significant effect of the money supply on the inflation rate in the both short / long term, while the effectiveness of the effect of the real exchange rate on the inflation rate was in the short term only. Finally,the study recommended to support the independence of the Central Bank As well as enhancing transparency for

[1]المؤلف المراسل: بن عزة هناء، hanou_21@hotmail.fr

accountability to the monetary authorities more in the area of monetary policy management.

Keywords: Inflation,Monetary policy,Money Supply,Exchange rate, ARDL model.
Jel Classification Codes: E58, E52, C5

مقدمة :

يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

إذ يعتبر التضخم انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة. وفي واقع الأمر، فان وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهو هدف الحفاظ على الاستقرار العام للأسعار. من ناحية أخرى، فان هناك ارتباطا قويا ومباشراً بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها وبين الجوانب البنيوية والهيكلية للنظام الاقتصادي.

ويعد الاقتصاد الجزائري، أحد الاقتصاديات الآخذة في النمو، والذي اتسم بعدد من الخصائص هيئت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، بحيث في مطلع السبعينات و خلال الفترة 1970- 1989 شهدت معدلات التضخم نمواً حتى بلغت أقصى قيمة متوسطة لها حوالي 12% لتتراجع بعد ذلك إلى 9% مصحوبة بتراجعات نسبية في معدلات النمو الإقتصادي المحققة من 22% إلى 10%،أما مع مطلع التسعينات و إلى غاية 1994،فقد شهدت هذه الفترة ارتفاعا متزايدا في معدلات النمو وصل إلى 29% مصحوبا بإرتفاع متوسط معدلات التضخم إلى 25%،ليتراجع بعد ذلك إلى 12% خلال الفترة 1995-1999،و استمر تراجع معدلات التضخم مع بداية الألفية الثالثة 2000-2009 ليصل المتوسط إلى 3% تقريبا.

في سبيل ذلك و للتخفيف من مشكلة التضخم ،قامت السلطات الجزائرية بإتخاذ العديد من التدابير في إطار السياسة الإقتصادية بغية تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار.

في ضوء ما سبق،جاءت هذه الدراسة محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة: ما مدى فعالية السياسة النقدية في التأثير على معدلات لتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018؟

أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على مميزات الإقتصاد الجزائري و ما مدى مساهمتها في تنامي الضغوط التضخمية.
- ✓ التعرف على أهم التدابير و الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للحد من هذه الظاهرة.
- ✓ تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في السيرورة التضخمية في الجزائر فيما يخص المعروض النقدي و أسعار الصرف.
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والمستوى العام للأسعار.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة في الموضوع ذاته إذ تبرز الدراسة واقع التضخم في الجزائر ، فضلاعن إبراز مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يوجد تأثير فعال و معنوي للعرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر في الأجلين القصير و الطويل

الفرضية الثانية: يوجد تأثير فعال و معنوي لسعر الصرف الحقيقي على معدلات التضخم في الجزائر في الأجلين القصير و الطويل

المنهجية المتبعة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع التضخم في الجزائر، كما تم الإعتماد على المنهج الكمي التحليلي من خلال إعتماد أدوات التحليل الكمي في تقدير العلاقة بين التضخم و متغيرات السياسة النقدية خلال الفترة محل الدراسة ،إعتمادا على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و المتباطئة ARDL،و بإستخدام سلاسل زمنية سنوية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2018،و التي تم التحصل عليها من خلال تقارير البنك المركزي الجزائري،بيانات البنك الدولي،تقارير صندوق النقد العربي، تقارير صندوق النقد الدولي.

I. الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت علاقة التضخم بالمتغيرات الإقتصادية الكلية على غرار :الناتج المحلي الإجمالي ،سعر الصرف الحقيقي، العرض النقدي،.....إلخ.إذ توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه الأخير على غرار دراسة (عماد الدين المصبح، 2006)،و التي كانت على الإقتصاد السوري ،إذ توصلت الدراسة إلى وجود أثر طويل الأجل بين كل من مؤشر الركود الإقتصادي و مؤشر السياسة النقدية على التضخم إعتمادا على سلاسل زمنية سنوية للفترة1970-2004 .دراسة (بن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق، 2007) هي الأخرى توصلت إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين النقود و الاسعار إعتمادا على طريقة التكامل المشترك في كل من الجزائر و تونس،كما بينت الدراسة إللى أن ظاهرة التضخم ليست بظاهرة نقدية في كلا من البلدين بدليل إختبار السببية(عدم وجود علاقة سببية بين النقود و الاسعار).نفس النتيجة توصلت إليها دراسة (سعاد جبار، لطيفة بن يوب، 2015) بخصوص وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم و بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على غرار :الناتج المحلي الإجماليسعر الصرف الحقيقي،معدل نمو عرض النقود بمعناه الواسع، و حجم الإئتمان المصرفي للقطاع الخاص، و أسعار البترول إعتمادا على سلاسل زمنية سنوية من 1970-2012.في المقابل هناك دراسات توصلت إلى قوة العلاقة بين أسعار الصرف و معدلات التضخم ،على غرار دراسة(Benyamina Kheira,Si Mohammed Kamel , 2015) و التي أشارت إلى دور سعر الصرف في معالجة التضخم من خلال النتائج المتوصل غليها إعتمادا على نموذج (SVAR) بإستخدام سلاسل زمنية شهرية للفترة 2001-2013، و هي نفس النتيجة التي توصل إليها () على 20 دولة (متقدمة و نامية) من خلال الإشارة إلى قوة العلاقة الإيجابية بين أسعار الصرف و امعدلات التضخم في الدول محل الدراسة.

II. تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018:

شهدت السنوات 2007،2008 دفع تضخمي قوي ناتج في جزء كبير منه إلى الإرتفاع العام في أسعار المنتجات المستوردة خاصة أسعار المنتجات المحلية،كما أن التضخم الداخلي المرتفع نتج أساسا عن الزيادة القوية في أسعار المنتجات الغذائية خاصة اسعار السلع الغذائية الصناعية في تلك الفترة .

بلغ التضخم (مقاسا بمؤشر أسعار الإستهلاك) متوسط سنوي قدره 4.4% سنة 2008 مقابل 3.9% سنة 2007،إذ زادت أسعار سلع المنتجات الغذائية(و التي تحتوي على جزء كبير من الواردات)بأكثر من الضعف من 5.4% سنة 2007 إلى 11.3% سنة 2008،إضافة إلى تزايد وتيرة نمو أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة و الذي قدر ب 4.1% (بنك الجزائر، 2008، الصفحات 57-63).

يعتبر المتوسط السنوي للتضخم سنة 2008، هو الأعلى منذ سنة 2004،كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل 1.متوسط التضخم السنوي 2004-2008

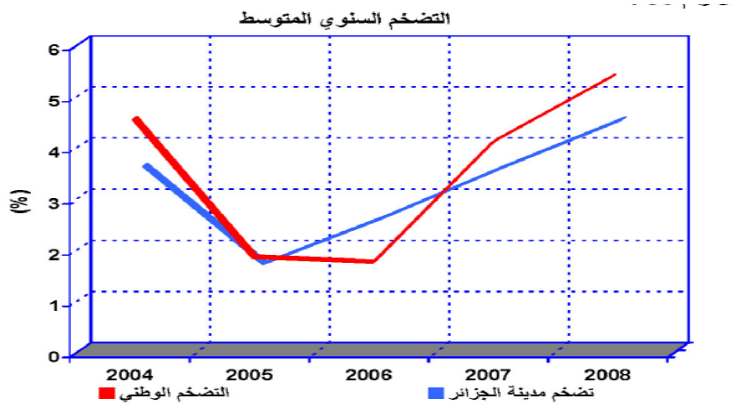

المصدر: (بنك الجزائر، 2008، صفحة 68)

ليتواصل في الإرتفاع إلى 6.1% سنة 2009،ليتراجع بعد ذلك معدل النمو السنوي المتوسط للأسعار عند الإستهلاك إلى 4.1% سنة 2010،و الراجع أساسا في تلك الفترة إلى إرتفاع في اسعار الخدمات و السلع المصنعة ،و لو أن أسعار السلع الغذائية شهدت إرتفاعا هي الأخرى.ليرتفع من جديد سنة 2011 إلى 5.7% و الراجع لعدة عوامل أهمها:النمو القوي للكتلة النقدية،و الزيادة المعتبرة للأجور.تزايدت وتيرة التضخم في 2012 بموجب المؤشر الوطني للأسعار عند الإستهلاك بإرتفاع سنوي متوسط قدره 9.9% إذ بلغ 9.7% سنة 2012و الراجع أساسا إلى إرتفاع أسعار السلع الغذائية أنذاك (بنك الجزائر، 2012، الصفحات 51-58).
شهدت الفترة 2014-2016،تسارع وتيرة التضخم من 2.9% سنة 2014 إلى 6.4% سنة 2016،ليتباطأ بعد ذلك المتوسط السنوي لنمو مؤشر الأسعار عند الإستهلاك سنة 2017 ليصل إلى 5.9%،و الذيب كان ناتجا أساسا عن تضخم أسعار أربعة مجموعات(التغذية،الملابس و الأحذية،النقل،مواد متنوعة) (بنك الجزائر، 2017، صفحة 26)كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل 2.المتوسط السنوي لتضخم الأسعار حسب فئات المنتجات: ديسمبر 2017

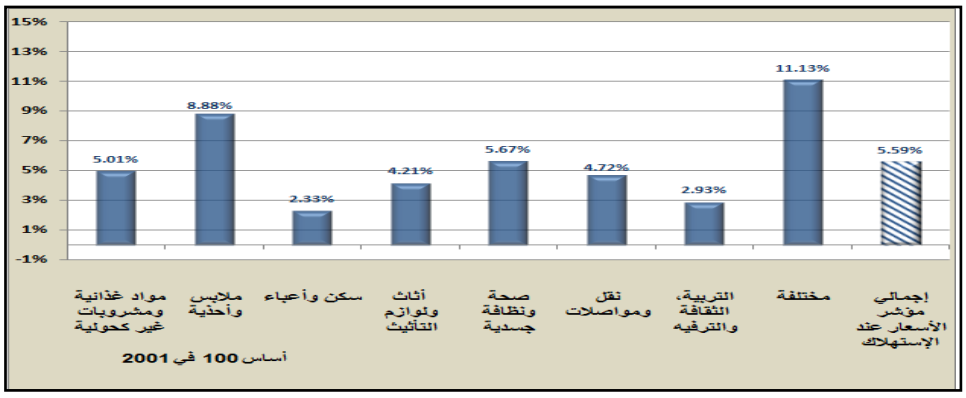

المصدر: (بنك الجزائر، 2017، صفحة 34)

شكل 3.المساهمة بالنسبة المئوية في المتوسط السنوي للتضخم حسب فئات المنتجات

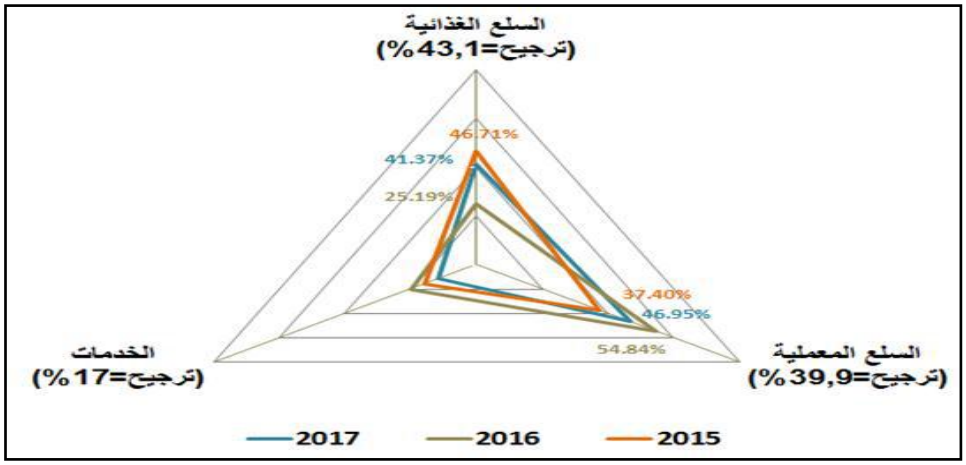

المصدر: (بنك الجزائر، 2017، صفحة 35)

III. منهجية الدراسة:

1.4.مصادر البيانات:

السلاسل الزمنية السنوية للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة 200-2018، تم الحصول عليها إعتمادا على التقارير السنوية لكل من البنك المركزي الجزائري، صندوق النقد العربي و صندوق النقد الدولي، و بيانات البنك الدولي.وقد تمثلت متغيرات الدراسة في: التغير في المؤشر العام لأسعار الإستهلاك(CPI) كمؤشر للتضخم(INF)، معدل نمو كل من العرض النقدي(M2) و سعر الصرف الحقيقي كمؤشرات للسياسة النقدية(EXr).

2.4 نموذج الدراسة:

بغية فحص مدى فعالية تأثير السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2018، سنعتمد نموذج (ARDL MODEL) و الذي يقوم على تقدير العلاقة التالية:

$$INF_t=\alpha_0+ \alpha_1 M2+ \alpha_2 EXr+U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

بحيث أن:

INF: معدل التضخم (مقاساب بالمؤشر العام لأسعار الإستهلاك)

M2: العرض النقدي

EXr: سعر الصرف الحقيقي.

من أجل إختبار مدى سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة ،إعتمدت الدراسة على إختباري كل من ديكي فولر الموسع(ADF test) و فيليبس بيرون(PP test).و من أجل إختبار العلاقة الطويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة تم إستحدام نموذج الإنحدار

الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و المتباطئة ARDL(Auto-Regressive Distributed Lag)و التي طورها كل من (Pesaran. H. M,and Shin.Y , 1998)و(Pesaran.M. H, Shin.Y, and Smith.R , 2001) .

إن صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (ARDL) معطاة كما يلي:

$$\Delta INF_t=ß_0+ß_1\sum\Delta INF_{t-i}+ß_2\sum\Delta M2_{t-i+}+ß_3\sum\Delta EXr_{t-i}+\eta EC_{t-I}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

بحيث أن:

η : معامل حد تصحيح الخطأ.

تنعكس سرعة التعديل على التوازن طويل المدى بعد حدوث صدمة على المدى القصير.

و من أجل مواكبة تجانس المتغيرات التفسيرية ، ولتجنب النتائج غير المتسقة ، نستخدم تقنية (2SLS).

IV. النتائج و مناقشتها:

1.5 إختبار جذر الوحدة:

بهدف إختبار سكون السلاسل الزمنية،تم إعتماد كل من إختباري ديكي- فولر الموسع(ADF) و فيليبس بيرون(PP)،و الجدول الموالي يلخص النتائج المتحصل عليها في كلا الإختبارين:

جدول 1 .نتائج إختبار ADF و PP

المتغيرات	ADF		PP		النتائج
	Level	1st Diff	level	1st Diff	
INF	-4.620881*	/	-4.789890*	/	I(0)*
M2	-0.959443	-3.161860**	-2.019496	-2.8972***	I(1)***
REXr	-1.992081	-3.495140*	-1.992081	-3.49514*	I(1)**

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات Eviews

ملاحظة: *،**،*** معنوية عند 1% ،5 %،10% على الترتيب

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في جدول أعلاه،إستقراربيدة كل من العرض النقدي و سعر الصرف الحقيقي عند المستوى I(1) عند مستوى معنوية 10%،5% على الترتيب،أما فيما يخص معدل التضخم فتبين أنه مستقر عند الدرجة I(0) عند مستوى معنوية 1%.

في إطار هذه النتائج المتحصل عليها،لا يمكن تطبيق منهجية جوهانسن للتكامل المشترك،نظرا لعدم إستقرار السلاسل الزمنية عند نفس الدرجة، و عليه سيتم إعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة ARDL،إذ هذا الأخير يتميز بكونه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة(و هو ما يتناسب مع نتائج الدراسة الحالية).كما أن إختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ما إذا كانت مستقرة عند المستوى (0)أو (1) أو مزيج من الإثنين،المهم أن لا تكون متكاملة من الدرجة(2).

2.5. نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة و المتباطئة ARDL:

بعد تحديد درجة سكون السلاسل الزمنية محل الدراسة،تم طبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك في الجزائر على سلاسل زمنية سنوية خلال الفترة 2000-2018.

- **الخطوة الأولى: إختبار الحدود Bounds Test**

كخطوة أولى في منهجية ARDL بعد تحديد درجة سكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة، لا بد من التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة وذلك من خلال اختبار الحدود.حيث حيثتم تقدير النموذج ARDL مع الأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم كمتغير تابع ومتغيرات السياسة النقدية(العرض النقدي و سعر الصرف الحقيقي) كمتغيرات مستقلة. في هذه المرحلة، تم التحقق إن كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة من خلال نموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد(UECM)،من خلال العلاقة التالية:

$$\Delta INF_t=\delta+ß_1 INF_{t-1}+ ß_2 M2_{t-1}+ ß_3 REXr_{t-1}+\sum Y_{1i}\,\Delta INF_{t-i}+\sum Y_{2i}\,\Delta M2_{t-i}+\sum Y_{3i}\,\Delta REXr_{t-i}+U_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

للتأكد من وجود علاقة بين المتغيرات،يتم تحديد إحصائية (F) ،إذ يقوم هذا الأخير على إختبار الفرضية العدمية(H_0):"عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات"أي غياب علاقة طويلة الأجل:

$$\begin{cases} H_0: ß_1= ß_2 =ß_3=0 \\ H_1: ß_1\neq ß_2 \neq ß_3\neq 0 \end{cases}$$

بحيث أن :

ßi :معلمات العلاقة طويلة الأجل.

Y_i : معلمات العلاقة قصيرة الأجل.

δ: الجزء القاطع.

U: أخطاء الحد العشوائي.

نتائج إختبار الحدود موضحة في الجدول الموالي:

جدول 2.إختبار الحدود

النتيجة	إحصائية F		
وجود علاقة توازنية طويلة الأجل	**19.134002**		
	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(0)	القيم الحرجة عند K=2
	5.85	4.99	1%

2.5%	4.37	5.16
5%	3.88	4.61
10%	3.38	4.02

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات Eviews9.

ملاحظة: K; عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

من خلال الجدول أعلاه،نلاحظ أن قيمة الإحصائية(F) كانت أكبر من الحدود العليا،مما يعني رفض الفرضية العدمية(H_0):"عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات"و قبول الفرضية البديلة(H_1):"وجود علاقة تكامل مشترك" ،أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

- **الخطوة الثانية: تقدير نموذج ARDL**

تبين من خلال الإختبار السابق (إختبار الحدود)تحقق وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة بدليل قيمة إحصائية(F)،و بالتالي فإننا نستطيع الإعتماد على منهجية (ARDL)لتقدير العلاقة و النتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول 3.نتائج تقدير ARDL

المتغيرات	المعاملات	الإنحراف المعياري	t-Statistic	الإحتمالية
INF(-1)	1.290512	0.181103	7.125860	0.0001
M2	0. 04132	0.001507	2.741297	0.0254**
M2(-1)	0.002244	0.001165	1.926387	0.0902
M2(-2)	-0.004843	0.001690	-2.865930	0.0210
REXR	0.288255	0.162905	1.769465	0.1148
REXR(-1)	-0.124208	0.140595	-0.883445	0.4028
REXR(-2)	0.509075	0.165208	3.081413	0.0151
C	-91.97254	37.41988	-2.457852	0.0395
@TREND	5.283776	1.989611	2.655683	0.0290

المصدر: مخرجات Eviews9.

من خلال الجدول أعلاه،يتضح بأن فقط العرض النقدي كان معنويا عند 5%،أي أن الزيادة في العرض النقدي ب 10% تؤدي إلى الزيادة في معدل التضخم ب (4.13%) في المدى الطويل،أما باقي المتغيرات فليس لها تأثير معنوي في المدى الطويل.

- **الخطوة الثالثة: منهجية متجة تصحيح الخطأ VECM-ARDL:**

بما أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات،فإنه يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ(VECM)،بغية تقدير سرعة التعديل ،كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول 4.نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغيرات	المعاملات	الإنحراف المعياري	t-Statistic	الإحتمالية
D(M2)	0. 04132	0.000838	4.931023	0.0011
D(M2(-1))	0.004843	0.000782	6.195088	0.0003
D(REXr)	-0.288255	0.075305	-3.827813	0.0050
D(REXR(-1))	-0.509075	0.100520	-5.064416	0.0010
C	-86.688760	12.824691	-6.759520	0.0001
ECT	0.290512	0.041377	7.021040	0.0001

المصدر:مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن معامل حد تصحيح الخطأ معنوي عند مستوى معنوية 1%(الإحتمالية=0.0001)،و عليه فإن هناك تصحيح من المدى القصير إلى المطويل بسرعة تعديل تصل إلى (29.05%)،أي أن النموذج يقوم بتصحيح 29% من التقلبات في معدل التضخم.

إضافة إلى ذلك نلاحظ من خلال الجدول ،أن كلا من العرض النقدي و سعر الصرف الحقيقي لهما تأثير معنوي على معدل التضخم في الجزائر في المدى القصير،بحيث زيادة 10% في العرض النقدي تؤدى إلى زيادة ب(4.13%) في معدل التضخم في المدى القصير،أما كل زيادة ب (10%-) في سعر الصرف الحقيقي تؤدي إلى زيادة في معدل التضخم ب (28.82%) في المدى القصير.

جدول 5.معاملات الأجل الطويل

المتغيرات	المعاملات	الإنحراف المعياري	t-Statistic	الإحتمالية
M2	0. 023169	0.010972	2.111650	0.06
REXr	-2.317018	1.320420	-1.754758	0.1174

المصدر:مخرجات Eviews9

من خلال ماسبق نستنتج بأن العرض النقدي له تأثير معنوي و فعال على معدلات التضخم في الجزائر في المدى القصير و الطويل،في حين أن سعر الصرف الحقيقي فله تأثير معنوي و فعال على معدلات التضخم في الجزائر في المدى القصير فقط.و عليه فإن الفرضية الأولى للدراسة محققة.

الخاتمة:

يعتبر تحقيق هدف إستقرار المستوى العام للأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية كجزء من إستراتيجية إستهداف التضخم،و التي يسعى البنك المركزي كسلطة نقدية إلى تحقيقه من خلال التحكم في العرض النقدي،أسعار الصرف، و توجيه الإئتمان بشكل يحقق الاهداف النهائية المنشودة للسياسة النقدية.وتجدر الإشارة إلى أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت وتيرة نمو متسارعة خلال الفترة محل الدراسة.و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- ✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة:العرض النقدي ،سعر الصرف الحقيقي و معدل التضخم.
- ✓ وجود تأثير معنوي و فعال للعرض النقدي على معدلات التضخم في الجزائر في كلا من المدى القصير و الطويل.وهذا ما يؤيد فكرة أصحاب المدرسة النقدية الذين يرون بأن التضخم ظاهرة نقدية، وأن هناك ارتباط قوي بين الكتلة النقدية والأسعار، وبذلك يكون العلاج الوحيد لهذه المشكلة هو التحكم في زيادة الكتلة النقدية.خاصة مع لجوء الحكومة الجزائرية للتمويل الغير التقليدي بلجوء الخزينة العمومية لبنك الجزائر للتمويل عن طريق الإصدار النقدي،الأمر الذي سبب ظهور موجات من التضخم.
- ✓ وجود تأثير معنوي و فعال لسعر الصرف الحقيقي على معدلات التضخم في الجزائر في المدى القصير فقط.

و في الأخير أوصت الدراسة بضرورة دعم إستقلالية البنك المركزي فضلا عن تعزيز الشفافية و المسائلة للسلطات النقدية أكثر في مجال إدارة السياسة النقدية.

قائمة المراجع:

- Benyamina ,Kh., Si Mohammed, K . (2015), «l'impact des chocs externes sur le taux de change Algérien:Application du modèle SVAR-vecteur"autorégressif structurel»,*in International Journal of Innovation and Applied Studies,* Vol.12,n° 1 ,p. 206-217.
- Pesaran, H. M., Shin,Y. (1998), An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Cointegration Analysis, In S. Storm (ed.) Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Cambridge University Press.
- Pesaran ,M. H., Shin,Y., Smith, R. (2001). «Bound Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships»,*In Journal of Applied Econometrics,Vol* 16 ,p 289–326.
- بن بوزيان محمد ، بن عمر عبد الحق (2007) ،"العلاقات السببية و علاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر و تونس" ،*أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد الأول، 44-28 .
- بنك الجزائر (2008) ،"*التقرير السنوي 2008:التطور الإقتصادي و النقدي* ".الجزائر.
- بنك الجزائر (2012) ،"*التقرير السنوي:التطور الإقتصادي و النقدي*" .الجزائر.
- بنك الجزائر (2017) ،"*التقرير السنوي :التطور الإقتصادي و النقدي*" .الجزائر.
- جبار سعاد، و بن يوب لطيفة (2015) ،"محددات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1970-2012 "، *مجلة رؤى إقتصادية*،العدد8:.42-44
- المصبح عماد الدين (2006) ،"محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970-2004" ، *مجلة العلوم الإجتماعية*،جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي،34(4) : 45-71